موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010

ميثاق خيرالله جلود

مدرس / قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

مثلت أزمة البرنامج النووي الإيراني الحلقة الأبرز من حلقات العلاقات الأمريكية- الإيرانية خلال العقد المنصرم، ومنذ إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في شباط/ فبراير 2006 أصبح الجانب الأمريكي طرفاً مباشراً في المفاوضات المعروفة بـ (5+1) أي (أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع المانيا). وقد غير الأمريكيون إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني، فبعد إن كانوا يرون أن إيران يجب أن لا تمتلك التقنية النووية، اخذوا يصرحون بإمكانية امتلاك إيران للتقنية النووية بشرط عدم الاستخدام العسكري، وقد أصبح موقف الولايات المتحدة ثابتا تجاه البرنامج النووي الإيراني، بغض النظر عن الرئيس الأمريكي إن كان جمهوريا او ديمقراطيا.

مقدمة

تسعى الدول الى امتلاك أسباب القوة، للحفاظ على مصالحها أو للتوسع وبسط النفوذ، ولاسيما إن كانت دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، أو دولة تتمتع بوزن إقليمي كإيران، وبالتالي فان الشعور بالقوة كان ومازال احد أهم أسباب الصراعات المعاصرة، فعندما تكون أي دولة في العالم ذات تفوق إقليمي أو دولي فإنها تسعى الى مد نفوذها، وبسط سيطرتها بما يتناسب مع إمكانياتها.

من الحقائق الجلية اليوم أن القدرات النووية باتت احد أهم سمات القوة والتفوق والردع في عصرنا، وبالتالي فان البرامج النووية في العالم أضحت محط أنظار القوى العظمى التي أخذت دورها بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد مثل البرنامج النووي الإيراني، مادة مهمة يتم تناولها بالبحث والتحليل في كثير من المؤسسات الحكومية والأكاديمية العربية والأجنبية، ولاسيما بعد العام 2002 عندما تم اكتشاف

موقعين نوويين سريين في إيران، وبهذا كان هذا البرنامج من أولويات الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش الذي فشل في حسم هذا الملف، وبعد تولي الرئيس (باراك اوباما) سدة الحكم لم يستطع هو الأخر حسم الملف وقد انقضى النصف الأول من ولايته.

ويبدو إن إيران حسمت أمرها للدخول الى مجموعة الدول النووية في العالم، والتي تجاوز عددها الخمسون دولة، وقد حققت تقدماً مهماً في برنامجها النووي الذي تؤكد دوما انه للإغراض السلمية، إلا أن ذلك لم يمنع من إدخال البرنامج النووي الإيراني منطقة الشرق الأوسط في صراع جديد خاصة بعد احتلال العراق وانتهاء مسألة الادعاء بوجود أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما دفع الولايات المتحدة الى تبني سياسة تهدف الى منع إيران من امتلاك تقنية نووية قادرة على إنتاج أسلحة نووية فاستخدمت أساليب عدة في التعامل مع الملف الإيراني تباينت بين العقوبات والتلويح باستخدام القوة.

وبهذا يمكن القول ان مستقبل البرنامج النووي الإيراني يرتبط بالموقف الدولي وخاصة الأمريكي منه، أكثر من ارتباطه بالقدرة الإيرانية على المضي قدماً بهذا البرنامج، ومن هنا جاء هذا البحث ليقدم توثيقا لمرحلة مهمة من مراحل العلاقات الإيرانية– الأمريكية في محاولة للوصول الى تحليل منطقي لمفاصل مهمة في الموضوع.

ومن خلال هذه المنطلقات تم تناول الموضوع وفقا للمحاور التالية:

1– نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

2– طبيعة العلاقات الأمريكية– الايرانية 1979– 2002.

3– موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني 2002–2008.

4– موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني 2009–2010.

5– مستقبل البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي المتوقع.

1– نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

بدأت الطاقة النووية بمفهوم سلمي، إلا أن أول استخداماتها كان عسكرياً، عندما أسقطت الولايات المتحدة قنبلتان نوويتان على مدينتي (هيروشيما وناكازاكي) اليابانيتين

عام 1945، وبالرغم من أن استخدامات تلك الطاقة الهائلة تطورت بعد ذلك على نطاق واسع، وشملت مخرجات عدة؛ مثل توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن الأبعاد العسكرية لهذه الطاقة الهائلة بقيت تشغل العالم بأسره[1].

تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني الى النصف الثاني من القرن العشرين في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) وقد كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تعاونت مع إيران في المجال النووي، فقد وقعت الولايات المتحدة مع إيران اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة الذرية لأغراض مدنية في الخامس من آذار/ مارس 1957، تم على إثرها نصب أول مفاعل في إيران عام 1960، إذ كان الشاه يرمي الى بناء (23) محطة نووية في عموم البلاد[2]، كما وقع الشاه اتفاقية طهران للأبحاث النووية عام 1967 كما وقعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Pan Treaty) في عام 1968 وصادقت عليها عام 1970. في تلك المدة عززت إيران توجهاتها النووية بشراء مفاعلات نووية صغيرة من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة (5 ميجا واط)، ووفقا للوثائق الأمريكية فان إيران كانت تريد إن تصل الى طاقة بمقدار (20000 ميجا واط) بحلول عام 1994 وقد أكدت إيران دوما على أن برنامجها للإغراض السلمية وطاقة بديلة للنفط والغاز وتوليد الكهرباء، وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency) في تلك المدة[3].

لقد كان عقد السبعينيات من القرن الماضي الانطلاقة الفعلية للبرنامج النووي الإيراني، إذ تم تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974، وكذلك تم عقد عدة اتفاقيات لإنشاء محطات نووية مع بعض الشركات العالمية، ففي عام 1976 تم التعاقد مع شركة"سيمنز" الألمانية لإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر) جنوب إيران على ساحل الخليج العربي بطاقة تصل الى (1200 ميكا واط) لكل مفاعل. واشتركت فرنسا كذلك في مجال التعاون النووي مع إيران، عندما اتفقت إيران مع شركة "فرامانوم" الفرنسية على بناء مفاعلين أخريين جنوب غرب إيران تصل طاقة كل منهما الى (900 ميكا واط)[4].

كما اتفقت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء ثمانية مفاعلات نووية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية مددت الاتفاقية الى ما بعد انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي

كارتر (1977–1981) الذي أعلن عن عزمه العمل من اجل الحد من انتشار التكنولوجيا النووية ولاسيما في المجالات العسكرية، فتوقفت أعمال البناء في المفاعلات الإيرانية، لكن ذلك لم يمنع الشاه من إبتعاث العشرات من الباحثين والفنيين في مجال الطاقة النووية الى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا[5].

بعد الثورة الإيرانية وسقوط الشاه في شباط /فبراير 1979 توقف البرنامج النووي الإيراني لمدة خمس سنوات، وقد تم تفسير هذا التوقف لأسباب عدة أهمها؛ الخلافات التي حصلت مع الشركات الأوربية[6]، إلا انه عاود نشاطه عام 1984، ومن أهم الأسباب التي أدت الى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما وفي المجال النووي خصوصا، سباق التسلح مع العراق خاصة بعد قيام الطائرات الحربية العراقية بقصف المفاعل النووي الإيراني في (بوشهر) وتحطيم أجزاء كبيرة منه، لذا قامت الحكومة الإيرانية بالإسراع من اجل إحياء برنامجها النووي، وركزت اهتمامها على السلاح النووي أكثر من ذي قبل وقدمت دعما كبيرا لتطوير مركز "أمير أباد" للأبحاث النووية بالإضافة الى قيامها بتأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة من فرنسا[7]، كما شرعت باستدعاء العلماء الإيرانيين الذين تركوا البلاد بعد الثورة الإيرانية[8].

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عقدت إيران اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية حالياً) في آذار/مارس 1990، تنص الى تزويد إيران بمحطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة (440 ميكا واط) إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي والتطورات السياسية التي طرأت على المنطقة، بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 على اثر دخول القوات العراقية الى الكويت في الثاني من آب/أغسطس 1990 حال دون تنفيذ الاتفاق[9]. وفي عام 1992 استطاعت إيران إنشاء مفاعل نووي جديد، وفي سنة 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين في إيران، لكن تدخل الولايات المتحدة حال دون إتمام الاتفاق[10].

أما أهم تعاون نووي إيراني كان مع روسيا الاتحادية بعد الاتفاق على إنشاء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة (1000 ميكا واط) في محطة "بوشهر" بكلفة مليار دولار، وقد وقع الاتفاق كل من وزير الطاقة الروسي فيكتور ميخائيلوف (Viktor

Mikhailov) ورئيس منظمة الطاقة الإيرانية (رضا أمر الله) في كانون الثاني / يناير 1995، حيث اتفق الجانبان على فترة انجاز حددت بأربع سنوات وتضمن الاتفاق أيضا قيام إيران بإعادة الوقود المستهلك الناتج عن المفاعلات الى روسيا لإعادة معالجته، بعد أن تعهدت موسكو بمنع إيران من استخدام الوقود المستهلك للحصول على اليورانيوم المخصب، وتضمن الاتفاق أيضا تجهيز إيران بمفاعلين نوويين جديدين بقدرة (465 ميغاواط) و (440 ميغاواط)، وأعقب الجانبان هذا الاتفاق باتفاق أخر في شهر أب/ أغسطس من العام ذاته، تضمن قيام روسيا بتزويد إيران بالوقود النووي المصنع في إحدى الشركات الروسية ولمدة عشرة سنوات، فضلا عن الاتفاق على قيام روسيا بتدريب عدد من المهندسين والفنيين الإيرانيين في روسيا. وبعد ذلك تم عقد الكثير من الصفقات الروسية– الإيرانية[11]. وفي الوقت الحاضر يوجد في إيران عدد من المنشآت النووية موزعة في أنحاء البلاد أهمها:

1- مفاعل بوشهر: تم تجهيزه على يد شركات روسية ويعمل بالماء المضغوط ومخصص لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وهو اكبر المنشآت النووية في إيران.

2- مفاعل سقند: مخصص للأبحاث النووية.

3- مختبر أمير أباد: يستخدم لأغراض البحث العلمي وتدريب طلاب الفيزياء.

4- منشأتين في مدينة كرج: تستخدم لتخصيب اليورانيوم والأبحاث النووية.

5- موقع أصفهان: وهو من ابرز المواقع النووية الإيرانية ويستخدم لتحويل اليورانيوم الى أشكال عدة وقد حاولت طهران التعتيم على تفاصيل العمل في هذا الموقع لأهميته.

6- موقع معلم كلاية: ويستخدم لتخصيب اليورانيوم.

7 – موقع جرجان(كركان): ويستخدم لتخصيب اليورانيوم.

8- موقع ناتانز: يعتقد أن هذا الموقع يستخدم في تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية إذ يوجد فيه أكثر من ألف جهاز طرد مركزي.

9- موقع أراك: يعد هذا الموقع من المواقع المفصلية في دورة إنتاج الوقود النووي ويعمل بالماء الثقيل.

10- مفاعل في مدينة بارجين.

11- مفاعل في منطقة دار خوين.

12- مركز بحوث جامعة طهران.

13- مركز رازي.

14- مركز جامعة رشت.

15- اكثر من سبعة معاهد مخصصة للتدريب.

16- وحسب التقارير الأمريكية والأوربية يعتقد أن هناك مواقع أخرى سرية[1,2].

شكل رقم (1)

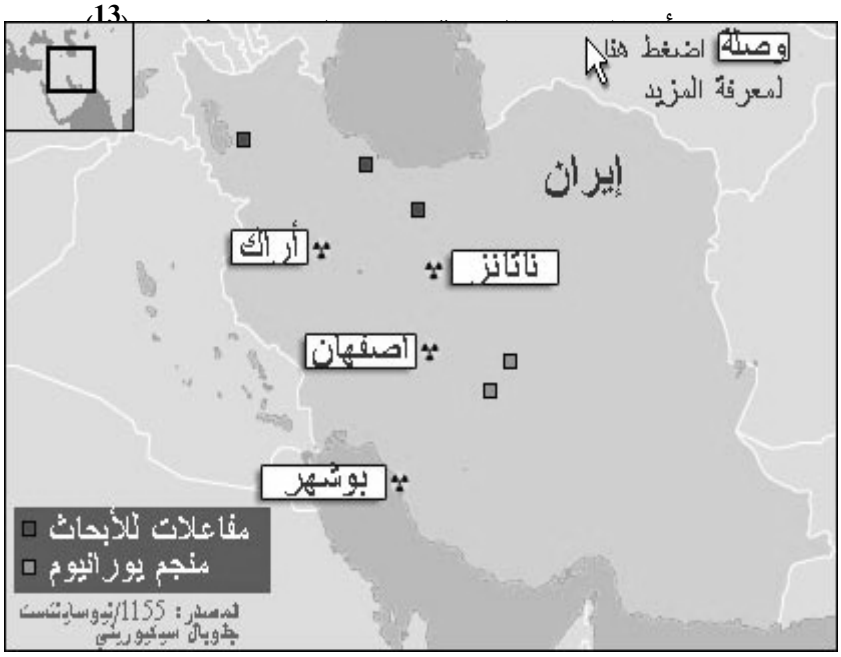

لم يكن البرنامج النووي الإيراني يمثل أزمة دولية، حتى أب/ أغسطس 2002، عندما كشف مجموعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن، عن مفاعلين نوويين سريين في محطة (ناتانز) وسط إيران، ومنشأة لإنتاج المياه الثقيلة قرب مدينة (أراك) غرب العاصمة طهران، لم تخبر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنهما،

كما أعطت المنظمة معلومات تفصيلية عن هذين الموقعين، أيضا التقطت الأقمار الصناعية صورا لمواقع إيرانية نووية سرية مما أثار ريبة المجتمع الدولي وتسبب في قيام أزمة البرنامج النووي الإيراني[14].

لقد بررت إيران وجود هذه المواقع السرية، لأنها كانت تخشى أن توقف الولايات المتحدة البرنامج النووي الإيراني عندما تعلم بمدى تطوره، وليس لإنتاج أسلحة نووية، كما حاولت إيران طمئنت العالم من خلال إصدار المرشد الإيراني (علي خامنئي) فتوى بتحريم امتلاك وتخزين الأسلحة النووية، وقد عدت الولايات المتحدة ذلك دعاية لكسب الوقت[15].

دفعت هذه التطورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مطالبة إيران بتقديم إيضاحات وتفسيرات وافية حول مفاعلاتها النووية في (ناتانز) (وآراك)، وبعد عدة جولات من المفاوضات الأوربية– الإيرانية والتي لم يتم من خلالها التوصل الى حل، اقر مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار/ مايو 2005 وبأغلبية كبيرة قرار إنتاج الوقود النووي، وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير 2006 قررت إيران إلغاء تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي، وأنها دخلت "النادي النووي"[16] مما جعل ملف إيران النووي يحال الى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر حتى الان ثلاثة قرارات تضمنت عقوبات اقتصادية وتقنية[17]. وفي نفس السياق قررت إيران في آذار/ مارس 2008 وقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي وبذلك أصبح الملف النووي الإيراني بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى زائدا ألمانيا، ومازالت أزمة ملف إيران النووي عالقة ولم تحسم لحد الآن[18]. وقبل التطرق الى أبعاد الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني لابد من استعراض موجز لطبيعة العلاقات بين البلدين.

2- طبيعة العلاقات الأمريكية– الإيرانية 1979- 2002

مرت العلاقات الأمريكية– الإيرانية المعاصرة بمرحلتين بارزتين، تميزت الأولى بالعلاقات الحسنة والمتشعبة وقد أرخ لها عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)[19]، أما الثانية

فتبدأ مع الثورة الإيرانية وحتى الآن، وقد اتسمت بالقطيعة مع بعض فترات التحسن، ففي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 استولت مجموعة من الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران واحتجزت (52) موظفا، مطالبين بتسليم الشاه، الذي كان يتلقى العلاج في الولايات المتحدة[20].

دفعت هذه الأزمة الولايات المتحدة الى تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية بعد عشرة أيام من الاستيلاء على السفارة، كما تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في نيسان/ أبريل 1980 بمبادرة من الرئيس الأميركي (جيمي كارتر)، بعد فشل مفاوضات أطلاق الرهائن. وبعد (444) يوما من الاحتجاز وفي اليوم الذي تولي فيه الرئيس رونالد ريغان (1981–1989) مهامه، وتحديدا في العشرين من كانون الثاني/ يناير 1981، تم الإفراج عن آخر رهينة[21].

أثناء الحرب العراقية– الإيرانية (1980–1988) وبالرغم من القطيعة المعلنة بين الطرفين، قدمت الولايات المتحدة أسلحة لإيران في بعض مفاصل هذه الحرب بعيدا عن الإعلام، ففي أب /اغسطس 1985 وصلت أول شحنة أسلحة أمريكية الى إيران، وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، كشفت صفقة (إيران–غيت)[22] والتي تمحورت حول قضية بيع أسلحة أميركية لإيران بمساعدة إسرائيل، بعد تدخل إيران في إنهاء أزمة الجنود الأمريكيين المحتجزين لدى "حزب الله"[23]، لكن ذلك لم يمنع من تعزيز العقوبات الأمريكية على إيران [24].

خلال حرب الخليج الثانية 1991 أعلنت إيران حيادها، لكنها شجبت دخول القوات العراقية الى الكويت، ورفضت بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي على المدى البعيد[25]، وبهذا بقيت العلاقات متوترة طيلة فترة حكم علي اكبر هاشمي رفسنجاني الأولى (1989–1997) إذ أعلنت إدارة كلينتون عام 1993 عن سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران[26].

بعد تولى (هاشمي رفسنجاني) لولايته الثانية وتحديدا في السابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1993، زار وفد يمثل مجلس الشورى إلايراني الولايات المتحدة في محاولة لتطبيع العلاقات، إلا أن الولايات المتحدة اتهمت إيران في السادس والعشرين شباط/

فبراير 1993، بالوقوف وراء الهجوم الـذي حصـل على مركز التجارة العالمـي في نيويورك، والـذي خلف ستة قتلى وألف جريح[27]، مما أوقف أية محاولة لتطبيع العلاقات.

وفي تحرك تصعيدي ضد إيران دعا الرئيس الأمريكـي بيل كلينتون (1992-2000) الى إسقاط النظام الإيراني علانية فـي كانون الثاني/ يناير 1995[28]، وأردف هذا التصريح بالإعلان عن عقوبات تشتمل على حظر تجاري ومالي كامل على إيران في نيسان/ ابريل 1995، دخـل حيـز التطبيق في السادس من حزيران/ يونيـو. وبعـد عام بالضبـط، صادق الكونغرس على فرض عقوبات على الشركـات المستثمرة في النفـط أو الغاز في إيران[29]، فضلا عن ذلك كانـت الولايات المتحدة تصرح دوما بان لإيران برنامج نووي سري لاكتساب أسلحة نووية إذ كانت تحركات إيران وتطور برنامجها النووي، وعمليـات شراء المعدات النوويـة من روسيا والصين والأرجنتين تحت أنظار وكالة المخابرات الأمريكية[30].

وبينما كانـت القطيعة تحكم علاقـات الجانبين، لاحت بوادر انفـراج تزامنت مع تولي محمـد خاتمي (1997-2005) السلطـة في إيـران، فقد وصف الرئيس كلينتون انتخاب خاتمـي بالإشارة الحسنة[31]، وقد تزامن ذلك مع تقديم الولايـات المتحدة مساعـدات لإيران خلال الزلزال الذي ضرب مدينة (بام) الايرانية وخلف نحـو (35000) قتيل[32]. وفي مقابلة للرئيس خاتمي مع وكالة (CNN) الإخبارية أجراهـا الصحفي كرستيان امان بور (Christian Aman Pour) في كانون الثاني/ يناير 1998، اقترح خاتمي بناء تبادل ثقافي مع الولايات المتحدة لتجاوز سوء الظن المتبادل، وقد كان رد الفعـل الأمريكي ايجابيـا إزاء الدعوة، ففي حزيران/يونيو 1998 دعت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت (Madeleine Albright) الإيرانيين لمشاركة الولايات المتحدة لرسم خارطة تؤدي الى عودة العلاقات، وقد ظهرت نتائج هذه الدعوة في تموز/ 1999 عندما تم تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة على إيـران؛ فسمح بتصدير أغذية ومواد طبية أمريكية الى إيران[33]، كما اخـذ السجاد وبعـض الأغذية الإيرانية تدخل السـوق الأمريكية في العـام 2000[34]، فضـلا عن ذلك حصل لقاء غير مسبوق بين وزيـري خارجية البلديـن (كمال خرازي) و(مالدلين اولبرايت) في الخامس عشـر من أيلول/ سبتمبر 2000 في نيويورك على هامش اجتماع الأمم المتحدة حول أفغانستان[35].

ساد اعتقاد في تلك المدة إن العلاقات الأمريكية– الإيرانية ستأخذ طريقها نحو التحسن، إلا إن المدعي العام الأمريكي جون اشكروفت (John Ashcroft) أصدر في حزيران/ يونيو 2001 بيان اتهم فيه إيران بدعم منفذي "هجوم الخبر"[36] في المملكة العربية السعودية عام 1996 وقد رفضت إيران هذه الاتهامات[37]، مما أعاد العلاقات بين البلدين الى سيرتها الأولى، وخاصة بعد فرض الولايات المتحدة لغرامة قدرها (20) مليون دولار سنويا على إي شركة تتعامل مع إيران في تموز/ يوليو 2001[38]، وبعد اقل من شهر على فرض هذه العقوبات حصلت ضربات الحادي عشر من سبتمبر والتي دفعت الطرفان الأمريكي والإيراني الى تفاهم غير مسبوق فقد اجتمع (هادي حسيني) ممثل إيران في الأمم المتحدة مع عدد من أعضاء الكونغرس في أكتوبر/تشرين الأول 2001[39]، وفي تشرين الثاني 2001 وفي مقابلة لخاتمي مع صحيفة " نيويورك تايمز" أدان الضربات بشدة[40].

لقد كانت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو أفغانستان وهي تعلم أنها بحاجة لمساعدة إيران أو حيادها الايجابي على الأقل، وبالمقابل كانت إيران ترى في هذه العملية فرصة للتخلص من نظام طالبان المناهض للنظام الإيراني، وكذلك تحسين العلاقات مع واشنطن، وضمن هذه المنطلقات أبدت إيران استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة فقدمت معلومات استخباراتية للولايات المتحدة[41]، كما جرت اثر ذلك عدد من اللقاءات الإيرانية– الأمريكية بعيدا عن الإعلام، سمحت إيران بموجبها لطائرات النقل الأمريكية باستخدام المطارات الإيرانية عند الحاجة[42]، أيضا وافقت إيران على مساعدة الطيارين الأمريكيين إذا ما هبطوا على الأراضي الإيرانية[43]، فضلا عن ذلك حصل تعاون بين الحرس الثوري الإيراني و وكالة المخابرات وقوات العمليات الخاصة الأمريكية، في تمويل تحالف الشمال الأفغاني أثناء الحرب على أفغانستان في خريف 2001[44]. ورغم كل ذلك التعاون أدانت إيران التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان على مستوى الأعلام!.

وفي خطاب لرفسنجاني في صلاة الجمعة في الرابع والعشرون من كانون الأول/ ديسمبر 2001 تحدث فيه عن الازدواجية الأمريكية في التعامل من خلال دعم إسرائيل ومعاداة إيران مضيفا إن لإيران وسائل متعددة للدفاع عن نفسها[45]، وقد كان رد الفعل الأمريكي

على هذه الخطبة بان وصف الرئيس الأمريكي جـورج بوش الابن (2001–2008) إيران بأنها ضمن "محور الشر" في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2002[46]، إلا ان السفارة الأمريكية في سويسرا أرسلت في الثاني عشر من شباط/ فبراير 2002 رسالة تهدئة، وعبرت عن رغبتها في الحوار، وفي آذار/مارس 2002 اقترح رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ فتح حوار مع البرلمانيين الإيرانيين، وقـد تسربت بعض الإخبار عن لقاءين سريين حصـلا بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين في قبرص في نيسان/ ابريل 2002[47]. وبهذا كان الهجوم الأمريكي على أفغانستان سببا في حوار ولقاءات أمريكية– إيرانية، لكن بقي كلا الطرفين يشكك بنوايا الطرف الأخر.

3- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني 2002-2008

خـلال العقد المنصرم مثلت أزمة البرنامـج النووي الإيراني الحلقة الأبرز في حلقات العلاقات الأمريكية– الإيرانية، وخاصة بعد الكشف عن الموقعين النوويين السريين الإيرانيين في كانون الأول/ ديسمبر 2002 في مؤتمر صحفي لمنظمة "مجاهدي خلـق" الإيرانية المعارضة، وقد عززت هذه المعلومات لجنة مراقبة نوويـة أمريكية خاصة تدعـى" معهد العلوم والأمن الدولي" برئاسة ديفيـد اولبرايت (David Albright عالم فيزيائـي خدم مع المفتشين فـي العراق)، بعد أن قدمت معلومات وصورا التقطتها الأقمار الصناعية لمنشأتي (ناتانز) (واراك) تدعم ما صرحـت به منظمة مجاهدي خلـق، وقد تجاوبت الولايات المتحـدة مع هذه المعلومات، ففي الثالث عشـر من كانون الأول/ ديسمبر 2002 صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكيـة ريتشـارد باوتشـر (Richard Boucher) بقوله: "توصلـت الولايات المتحدة الى استنتاج مفاده إن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية"[48]، وبعد أربعـة أيام من هذا التصريح أبـدت إيران انزعاجها، إذ عبـر رئيس منظمـة الطاقة الذرية الإيرانية السيد (رضا أغا زادة) عن رفضه الاتهامات الأمريكية وأضاف أن هذه المسالـة تخص الوكالة الدولية للطاقـة الذريـة وليس الولايات المتحدة، وفي اليوم التالـي رفض الرئـيس الإيرانـي (محمد خاتمي) الادعاءات الأمريكية وأكد على سلمية البرنامج النووي الإيراني[49].

أثناء المدة التي اكتشفت فيها المواقع النووية الإيرانية السرية كانت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو العراق، وقد تسربت بعض المعلومات حول الموقف الإيراني الايجابي من العملية (حياد ايجابي)، وبالتالي لم تتخذ الولايات المتحدة إي خطوة تستفز إيران لحاجتها لها خلال عملية الغزو[50]، لكن بعد اكتمال التحضيرات النهائية لعملية الغزو قال وزير الخارجية الامريكية كولن باول (Colin Powell) في التاسع من آذار/ مارس 2003: "إن إيران متقدمة أكثر مما ظننا وان لديها برنامجاً نووياً أكثر نشاطاً مما توقعنا"[51]، كما صرح الرئيس بوش الابن قائلا: "أن الولايات المتحدة لن تتحمل وجود إيران وهي تمتلك سلاحا نوويا"[52]، وتم أيضا تمديد العقوبات على إيران كما بدأت الولايات المتحدة تضغط على روسيا والصين لكي لاتورد تقنيات حديثة ومعدات تخص قطاع الطاقة الإيراني[53]. وبعد اكتمال عملية احتلال العراق اعتقدت الولايات المتحدة أن من مكاسب هذا الاحتلال فتح حوار مع أيران يدفعها الى التخلي عن سياستها النووية[54]، لكن هذا الاعتقاد تبدد تدريجيا بعد الفشل الأمريكي في العراق.

لقد اتفق الجانبان الأوربي والأمريكي في موقفهما من البرنامج النووي الإيراني وبأن حصول إيران على أسلحة نووية يعد كارثة على الأمن والاستقرار في العالم[55]، وفي آذار/ مارس 2003 وبينما كان فريق مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يزور المنشات النووية الإيرانية كانت المخابرات الأمريكية تستخدم الأقمار الصناعية لمعرفة إن كان بالمقدور اكتشاف أية ردة فعل إيرانية حيال التفتيش، وقد اظهر التصوير نشاطا في منشأة (كالاي) بعد مغادرة المفتشين، وقد خمنت المخابرات الأمريكية بان الإيرانيين ينقلون مواد معينة من الموقع، وقد اطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذه المعلومات، لكن لم يستطع المفتشون فعل شيء لان إيران لم تكن قد وقعت بعد على (البرتوكول الإضافي) لمعاهدة منع الانتشار النووي، وبالتالي لا يستطيع المفتشون زيارة الموقع بشكل مفاجئ[56].

وإزاء هذه المعلومات قدم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور (محمد البرادعي) في السادس من حزيران/ يونيو 2003 تقريراً الى مجلس حكام الوكالة بعد طلب الولايات المتحدة منه ذلك، في محاولة أمريكية لربط التقرير بأي خرق لمعاهدة منع الانتشار النووي، إذ كانت الولايات المتحدة تريد دفع الملف الى مجلس الأمن، وتحت ضغط الولايات المتحدة

الأمريكية أصدر مجلس الوكالة الدولية قراراً في التاسع عشر من حزيران/ يونيو 2003 دعا فيه إيران الى التخلي عن أنشطتها النووية. لقد كان المثال العراقي مازال ماثلا أمام الوكالة وبالتالي لم تستجب للولايات المتحدة بشكل تام محاولةً الحفاظ على صورتها أمام المجتمع الدولي، وهو ما أحرج الولايات المتحدة ودعاها الى التخفيف من وطأة تصريحاتها[57]، وهذا مابدا من خلال تصريح وزير الخارجية (كولن باول) في الخامس أيار/ مايس 2003 عندما قال: "لاتخطط الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد إيران لوقف برنامجها النووي... سنتعاون مع المجتمع الدولي من اجل إقناع إيران للعدول عن سيرها في هذا الاتجاه"[58].

قدم البرادعي تقريرا ثانيا خيب فيه مسعى الولايات المتحدة، خاصة بعد اكتشاف أثار اليورانيوم عالي التخصيب في المواقع النووية الإيرانية، فقد أرادت الولايات المتحدة أن تحيل الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي، لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران، أو القيام بعمل عسكري ضدها[59]، لكن موقف الوكالة هذا لم يستمر طويلا خاصة بعد استمرار إيران في نشاطها النووي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى حث مجلس حكام الوكالة الدولية الى إصدار قراراً آخراً في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر 2003، دعا فيه إيران على ضرورة إعطاء مفتشي الوكالة الدولية الحرية الكاملة في عمليات التفتيش و تقديم تقرير مفصل عن وارداتها من المواد النووية والمعدات والبرنامج التي لم تكشف عنها سابقا[60]، وحدد القرار يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر 2003 موعدا نهائياً لتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكافة المعلومات[61]. وأمام الموقف الذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مجلس حكام الوكالة الدولية لإحالة ملف إيران النووي الى مجلس الأمن وفرض عقوبات عليها، وبين موقف الوكالات الدولية الداعي للتأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وهو ما يؤيده الاتحاد الأوربي، قام الأخير من خلال ثلاثة من أعضائه (بريطانيا والمانيا وفرنسا) بإجراء مفاوضات مع إيران، في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، مقابل حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وقد كانت الولايات المتحدة داعمة لهذه الجهود الدبلوماسية، وفي ضوء ذلك قام وزراء خارجية هذه الدول بزيارة إلى إيران في العشرين من

تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وقد أجرى الوزراء الثلاثة، مباحثات مع الحكومة الإيرانية حول برنامجها النووي، وافقت ايران بموجبها على تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم[62].

لقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية على قناعة بان إيران تتابع برنامجها بسرية لإنتاج أسلحة نووية، ففي السابع من تشرين الثاني /نوفمبر 2003 وفي تقرير رفعته وكالة المخابرات الأمريكية الى الكونغرس في النصف الأول من عام 2003، اتهمت فيه إيران بمتابعة نشاط إنتاج أسلحة نووية، بعد الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية والتي أظهرت دفن إيران لمنشاة تخصيب اليورانيوم في (ناتانز)[63]، وبعد هذه المعلومات اتفق الجانبان الأمريكي والأوربي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 على صياغة قرار أكثر تشددا من قبل الوكالة يدين إيران، وبهذا نجحت الولايات المتحدة في تصعيد الموقف بين الوكالة وإيران، وفي العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2003 وافقت إيران مبدئيا على التوقيع على "البرتوكول الإضافي" الذي يلزمها بالسماح بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة[64]. ويبدو أن الموافقة الإيرانية جاءت بعد نجاح الولايات المتحدة في دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحذير إيران تحذيرا جديا خشت إيران بعده ان لم تقدم تنازلا ما، سيدفع ملفها الى مجلس الأمن.

في كانون الثاني/ يناير 2004 وبعد عملية استخبارتية بريطانية على اثر معلومات تم الحصول عليها من ليبيا تم الكشف عن مصدر الطارد المركزي (بي 2) والذي كان عن طريق العالم الباكستاني (عبدالقادر خان) وقد فاتحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بهذه المعلومة، التي فاجأت إيران فلم تقدم أجوبة مقنعة، خصوصا وإنها لم تكن تصرح عن الجهات التي تستورد منها اغلب المعدات الخاصة ببرنامجها النووي[65]، لذا أعدت الدول الأوربية قراراً رفعته إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نص على عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما دفع الوكالة إلى إصدار قرار في حزيران / يونيو 2004، وبخت فيه إيران، ردت إيران عليه بإعلان استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في أيلول/ سبتمبر 2004 مما حدا بالولايات المتحدة أن تضغط على الدول الأوربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال الملف الى مجلس الأمن، اذ كان الأمريكيون يرون إن طهران تتهرب وتحاول كسب الوقت[66]، فقد كانت الولايات المتحدة تعتقد ان الوقت قد

حان لدفع ملف إيران الى مجلس الأمن، ووضعه ضمن الفصل السابع خصوصا ان الرئاسة الدورية للمجلس كانت ستؤول الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وهو نفس توقيت السباق الانتخابي في الولايات المتحدة، ويبدو ان بوش كان يريد ان يحقق شيئا يسجل له مع نهاية ولايته الأولى خصوصا وانه كان يخوض منافسة مع المرشح الرئاسي جون كيري (John Kerry). وبعد مناقشات عدة داخل الوكالة فشل مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون ضبط التسلح جون بولتون (John Bolton) في دفع الوكالة الى إحالة الملف الى مجلس الأمن[67]، كما فشلت الولايات المتحدة في دفع الدول الأوربية لقطع الصلات التجارية مع إيران، ويعزى السبب في ذلك الى وضع الأمريكيين المتدهور في العراق خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية أواخر عام 2004 والذي قدم خدمة مهمة لإيران[68].

بعد تولي الرئيس بوش الابن فترته الرئاسية الثانية في العشرين من كانون الثاني/ يناير 2005 دار نقاش داخل الأوساط السياسية الأمريكية بالتشاور مع وكالة المخابرات حول مدى فاعلية ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وقد جاءت النتيجة بان ضرب إيران سيؤخر البرنامج لعدة سنوات لكن لن يقضي عليه، وفي هذا الصدد قال خبير الأسلحة (ديفيد البرايت): "لاتوجد خيارات عسكرية عملية لضرب ايران، وإذا ما فشلت المفاوضات والعقوبات في تحقيق أهدافها فعلى الولايات المتحدة إن تقبل بإيران النووية"[69]، كما أشار تقرير "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيرا، وشدد التقرير على أن الخيار العسكري مطروح لكنه ليس الخيار الأول[70].

لكن هذه التخمينات لم تمنع الرئيس (جورج بوش) في كانون الثاني/يناير 2005، عن التصريح باحتمالية استخدام القوة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي، فقد اعتقد ساسة البيت الأبيض ان حزيران/ يونيو 2005 سوف يكون انسب الأوقات للقيام بضربة جوية شاملة للمنشاة النووية الإيرانية بحيث ينفجر الوضع الداخلي في إيران أثناء الانتخابات الرئاسية الإيرانية[71]، وضمن هذا السياق قام سلاح الجو الأمريكي باختراق المجال الجوي الإيراني لاختبار الدفاعات الإيرانية (كما حصل مع العراق خلال فترة

التسعينيات)، ووفقا لمصدر استخباراتي أمريكي فان هذه الطلعات كانت جزء من خطط الطوارئ الأمريكية لهجوم محتمل على إيران، إلا أن الجانب الأمريكي أنكر هذه المعلومات واتهم إيران بأنها تختلق هذه الحوادث لجذب التعاطف الدولي[72]، فضلا عن ذلك استطاعت وكالة المخابرات الأمريكية جمع معلومات مهمة عن إيران بعد تحليق طائرات تجسس أمريكية على الحدود مع إيران، من خلال وجود القوات الأمريكية على الأرض العراقية[73]. وفي الأول من شباط/ فبراير 2005 وجه الرئيس بوش خطابا في الكونغرس شديد اللهجة ضد إيران، افرد جزءا منه للشعب الإيراني بقوله: "نساند حريتك والولايات المتحدة تقف معك"[74] وأضاف "إن النزاع العسكري مع إيران سيكون أخر خيارات الولايات المتحدة"[75]، في محاولة منه للتأثير على الداخل الإيراني قبيل الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وقد تزامن ذلك مع قيام مساعد وزير الخارجية الأمريكي (جون بولتون) بزيارة لمنطقة الخليج العربي، حيث ذكر: "يشكل البرنامج النووي الإيراني تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، وأضاف: "تدرس واشنطن سبل تنسيق سياستها تجاه إيران مع دول الخليج العربية" مؤكدا على ضرورة تبادل الآراء مع الكويت والبحرين والإمارات بشأن "خطر تطور البرنامج النووي الإيراني" مشيرا إلى أن الدول الخليجية التي زارها تشارك الولايات المتحدة تخوفها من البرنامج النووي الإيراني، خاصة بعد تطور قدرات إيران الصاروخية[76].

وبالرغم من التحضيرات الأمريكية لضرب المنشئات النووية الإيرانية، إلا أنها كانت حريصة على بقاء خيار المفاوضات مطروح، فقد كانت التحركات الأمريكية بجانب المفاوضات الأوربية مع إيران، إذ كانت الولايات المتحدة تصرح دوما أن الدول الأوربية تتفاوض نيابة عن المجتمع الدولي[77]، وقد أكد الرئيس الأمريكي بوش الابن ذلك في الثاني والعشرون من شباط/ فبراير 2005 خلال اجتماعه في بريطانيا مع الأوربيين بقوله: "الأوربيون يتفاوضون مع إيران لانجاز هدفنا المشترك"[78]، ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت تعلم انه لابد من إبقاء المفاوضات جارية، لان الضربة العسكرية تحمل في طياتها مخاطر جمة، وبالمقابل لم يكن الإيرانيون بعيدين عن التحركات الأمريكية التي

أخذت طابعا تصعيديا، ويبدو أن ذلك هو الذي دفع الإيرانيين الى التوقيع على (البروتكول الإضافي) في آذار/مارس 2005[79].

ولاستكمال التحضيرات الأمريكية لضرب إيران رشح الرئيس بوش (جون بولتون) المعروف بسعيه لاستخدام القوة ضد إيران، سفيرا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة في آذار/ مارس 2005[80]، وقد تزامن ذلك مع جهود بذلتها وكالة المخابرات الأمريكية للتأثير في الانتخابات الإيرانية[81]، وفي الثاني عشر من حزيران/ يونيو 2005 فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، إذ أدرجت عشرين كيانا إيرانيا وشخصيات يحضر التعامل معها، وتضمنت الكيانات المحظورة مصرف إيران (صباح) المملوك للدولة، كما قام المسؤولون الأمريكيون بعقد جلسات مع عدة دول لتحذيرها من التعامل مع المؤسسات المالية الإيرانية[82]، منها تصريحات للسفير الأمريكي في الكويت ريتشارد ليبارون (Richard LeBaron) تضمنت التحذير من البرنامج النووي الإيراني وذلك خلال محاضرة عامة ألقاها في كلية مبارك العبد الله التابعة لوزارة الدفاع الكويتية في أيار/مايو 2005، وقد أثارت هذه المحاضرة ردود فعل واسعة النطاق داخل الكويت[83]، خوفا من زج الكويت في التصعيد الأمريكي ضد إيران، وقد تزامن ذلك مع قيام مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار / مايو 2005 وبأغلبية كبيرة باتخاذ قرار إنتاج الوقود النووي. بعد هذا التطور الذي رافق الفشل الأمريكي في التأثير على الانتخابات الإيرانية وتداعي مسعى مهاجمة ايران[84]، تعثرت مسيرة المفاوضات الأوربية – الإيرانية، لذا حذر وزراء خارجية الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في خطاب موجه إلى (حسن روحاني) مسؤول الملف النووي الإيراني، بان الدول الأوربية ستدعم سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي[85]، وفي هذه الأثناء أعلنت الولايات المتحدة عن معلومات استخبارتية جديدة حصلت عليها من حاسوب محمول مجهول المصدر، بمساعدة المخابرات الإسرائيلية والألمانية، يحوي ملفات مرتبطة ببرنامج نووي عسكري إيراني، كما أشارت المعلومات الى مشروع لتصنيع "الملح الأخضر" والذي تم ربطه بتصنيع رابع فلوريد اليورانيوم (والذي يشار إليه أحيانا بالملح الاخضر)،

فضلا عن مخططات رأس حربي شديد الانفجار، وقد وصف الإيرانيون هذه المعلومات بانها "مختلقة بالكامل"[86].

بعد هذه المعلومات أضافت الولايات المتحدة سببا أخرا يصعد الموقف بين المفاوضين الأوربيين وإيـران، لذلك حذر الإيرانيون بدورهم من أن أية ضغوط أخرى قد تدفعهـم إلى التخلي عن كل التزاماتهم الدولية حول ملفهم النووي[87]، وفعلا عاودت إيران أنشطـة تخصيب اليورانيوم في آب/ اغسطس 2005[88]، مما حدا بالرئيس بوش، بوصف إيران مجددا بأنها تشكل "خطرا حقيقيا" وجدد تصنيفها في "محور الشر"[89]، كما دعت الدول الأوربية الثلاث الى اجتماع طارئ لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أصدر بـدوره قراراً طالـب فيه إيران بوقف أنشطة تخصيب اليورينيوم، واحتـرام التزاماتها مـع الاتحاد الأوربي، وأمهل القرار إيران حتى مطلـع شهر أيلول/ سبتمبـر 2005، لكـن إيران لم تستجب لهذه الطلبات مما دفع مجلـس محافظي الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية الى إصدار قرار أخر في نفس الشهر، أدان من خـلاله إيران لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية. وقد كانت نقطة التحـول في الرابع والعشرين من أيلول /سبتمبـر 2005 عندما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مجلس المحافظين عن قرار يديـن إيران ويتهمـها بخـرق معاهدة "منع الانتشار النووي" فضلا عن إشارته الى انعدام الثقة بإيران[90].

وإزاء هذا القـرار قـام الرئيس الإيرانـي (محمود احمدي نجاد) بالمصادقة على قرار مجـلس الشورى الإيراني الذي اتخذه في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، والذي نـص على حق إيران في رفض نظام المراقبة المشددة لمنشأتهـا النوويـة، واستئنـاف أنشطة تخصيب اليورانيوم إذا أحيل ملفهـا النووي إلى مجلس الأمن، وهـدد القرار أيضاً بإمكانية الانسحاب من "البروتوكول الإضافي"[91]، وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير 2006 جاء التطور الحاسم عندما قررت إيران إلغاء تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي، وأنها أصبحت من الدول النووية[92]، الأمـر الذي دفـع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التصويت لصالح إحالة ملف إيران الى مجلس الأمن في شباط/ فبراير 2006[93]. وبهذا وصلت الولايات المتحدة الى ماكانت تدعو إليه الدول الأوربية منذ عام 2003.

وفي نفس التوقيت صدر التقرير الخاص بـ "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" وقد ركـز التقرير بشكل كبير على البرنامج النووي الإيراني، بعدما وصف التهديد النـووي الإيراني بـ "التحدي الأكبر" للولايات المتحدة الأميركية، ومن الجدير بالذكر أن هناك وجهتان للتعامل في البيت الأبيض مع إيران فقد كان ديك تشيني (Dick Cheney) ومن حوله يدعون الى توجيه ضربة عسكرية الى إيران، أما وجهة النظر الأخرى فقد تبنتها كوندليزا رايس (Condoleezza Rice) التي طالبت بمزيد من الدبلوماسية مع إيران، وقد سار بـوش مع رايس وأعلـن أن الولايات المتحدة لن تتفاوض مباشرة مـع طهران إلا بعد إيقـاف البرنامج النووي[94]، ومن الملاحظ أن التقارير الأمريكية عن إيران كانـت تستخدم أسلوب الاحتمال والتخمين مما يوحي الى افتقار الأجهزة الحكوميـة الأمريكيـة لمعلومات دقيقة، وهذا ما أكده وكيل وزارة الخارجيـة روبرت جوزيـف (Robert Joseph) بقوله: "لا توجد معلومات مؤكدة عن برنامج نووي إيراني للتسلح إلا أن طبيعة النظام الإيراني وسجلـه يقودنا الى الشك"[95]، أما نائب الرئيس تشيني فقد ألمح الى أنه إذا كـان التقرير قد صدر خلافا للنيات المعلنة للاستخبارات، فذلك من الأضرار التي يمكن أن تتسبب في ضوء السابقة العراقية، لكن المرجح أن هناك صراع خفي دائر في البيت الأبيض، فعندما نجح الديمقراطيون في الانتخابات أخذوا يتحدثون علانية عن فشل الجمهوريين في العراق[96].

لقد تم مناقشة الملف النـووي الإيرانـي في مجلس الأمـن في آذار/ مارس 2006 وقد دعت الولايات المتحدة الى فرض عقوبات مشـددة ضد إيران إلا أن روسيا والصين رفضتا ذلك[97]، وقد علل منـدوب روسيا فـي مجلس الأمن أنـدري دينسـون (Andre Dinson) ذلك بقوله: "إن العقوبات ستؤثر على سوق الطاقة العالمي"[98]، وفي محاولة إيرانية للرد على إحالة ملفها الى مجلس الأمن، صوت مجلس الشورى الإيراني في نيسان/ابريل 2006 على قرار يدعـو الى الانسحاب من معاهدة "منع الانتشار النووي"[99]، وفي الثالـث مـن أيار/ مايو 2006، وبدعم من واشنطن اقترحت فرنسا وبريطانيـا مشروع قرار يضـع الملف النووي الإيراني تحت البند السابع من قانون الأمم المتحدة، والـذي يجيز استخدام القوة، إلا أن روسيا لم توافق على المشروع[100]. وبعد إصدار اول قرار دولي ضد إيران بعد تبني مجلس الأمن القـرار المرقم (1996) في تموز/ يوليو، أرسل الرئيس نجـاد رسالة إلى الرئيس الأميركي

جـورج بوش مقترحا "وسائل جديدة للخـروج من الأزمة" إلا أن المسؤلين الأمريكيين كانوا يتفادون دوما أي دعوة لحوار مباشر مع إيران[101].

وبالرغم من أن تقرير الاستخبارات الأمريكية الصـادر في تشـرين الثـاني/نـوفمبر 2006 والذي عـد إيران متوقفة عن مشروعها العسكري النووي منذ عام 2003، وانه لايوجد دليل قاطع على برنامج أسلحة نووية في ايران[102]، إلا ان مجلس الأمن تبنى القرار رقم (1737) في كـانون الأول/ ديسـمبر 2006 الـذي حظـر التعامـل مـع (10) كيانـات إيرانيـة و (12) شخصية فضلا عن تجميد أصولهم المالية، كذلك منع القرار تزويد إيران بتقنيات تسـتخدم في البرنامج النووي. اما القـرار (1747) الذي صدر في آذار/مارس 2007 فقـد أضـاف كيانـات وأشـخاص آخـرين عـدد مـن قيـادات الحـرس الثـوري فضـلا عـن بنـك إيـران المركـزي (صباح)[103]، وقد تزامن ذلك مع حملة الولايات المتحدة لتصعيد الضغط المـالي علـى إيـران باسـتخدام نفوذهـا الاقتصـادي، إلا أن بعـض الشـركات الأمريكيـة والفرنسـية لم تلتـزم بالعقوبات، ولهذا بدأت الولايات المتحـدة فـرض غرامـات ماليـة علـى المخـالفين[104]، وفي مقالة للكاتب الأمريكي الـن كـريش (Alain Gresh) نشـرت في حزيـران/ يونيـو 2007، اشار الى ان الكثير من المصادر تقول بان الولايات المتحدة أضحت تقدم مسـاعدات للحركـات البلوشية و الاذرية الإيرانية المسلحة، وبهذا يرى الكاتب ان الولايات المتحـدة كانـت جـادة في إسقاط النظام في إيران[105]، فقد خصصت الخارجية الأمريكيـة مبلـغ (75) مليـون دولار من الكونغرس لدعم الخطوات الديمقراطية في طهران ووضعتها ضمن إطـار الخطـوات الفعليـة لسياسة تغيير النظام[106].

منذ إحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن، أصبح الجانبان الأمريكي والأوربي جزء مباشر من المفاوضات وقد غير الأمريكيون من إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيرانـي[107]، لذلك حصل اواخر عام 2007 اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين لمناقشـة عـدة قضايا اهمها البرنامج النووي الإيراني كنتيجة لتوصيات لجنة بيكـر– هاملتون (دراسة العراق) والتي دعت الـى إجـراء حـوار مباشر مع إيران[108]. وفي آذار/ مارس 2008 صدر قرار مجلـس الأمـن المرقم (1803) والذي وسع القائمة الإيرانية من الكيانـات والأشخـاص ومنـع تصدير السلع مزدوجة الاستخدام الى إيران، كما دعا الدول

الأعضاء في مجلس الأمن الى تفتيش السلع القادمة من والى ايران، مما دعا ايران الى وقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي على اثر قرار مجلس الأمن هذا[109]، مما أنهى دور الأوربيين دون تحقيق أي نجاح، بل أن بعض المصادر أشارت إلى أن برنامج إيران النووي تطور أكثر خلال فترت المفاوضات مع الاتحاد الأوربي. وبذلك أصبحت مفاوضات الملف النووي الإيراني بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى والمانيا بما عرف بـ (5+1).

وقد صرح المرشد الإيراني (على خامنئي) في الثالث من حزيران/ يونيو 2008 قائلا: "تعارض إيران الأسلحة النووية مستندة الى تعاليم الدين الإسلامي والمنطق والحكمة"[110]. وفي محاولة لتخفيف الضغط الدولي على إيران[111]. وبعد أربعة قرارت دولية صدرت من مجلس الأمن ثلاثة منها تفرض عقوبات اقتصادية على إيران، كان للولايات المتحدة بصمة واضحة فيها لتشابهها مع العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب، لم تشهد أزمة الملف النووي الإيراني أي انفراج، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصرارا على مواصلة برنامجها النووي، ورغم تشديد مجلس الأمن الدولي للعقوبات على إيران، فانه أكد على أهمية بقاء المفاوضات واعتماد الحلول السلمية والدبلوماسية للملف النووي الإيراني.

في الثاني من ايار/مايس 2008 عرض بوش صيغة تعاون في مجال الطاقة مع إيران، الا ان دعوته لم تلق تجاوبا إيرانيا[112]، وفي اجتماع (5+1) في التاسع عشر من تموز/ يوليو في جنيف[113] أرسل الرئيس بوش وليام بيرنز (william burns)[114] وبهذا أصبحت الولايات المتحدة جزء من المفاوضات مع ايران. لقد أدركت إدارة بوش بأنه طالما القوات الأمريكية متواجدة في العراق، فان هجوم أمريكي على إيران أمر غير محمود العواقب[115]، وبذلك انتهت الفترة الرئاسية للرئيس بوش ولم يستطع إيقاف البرنامج النووي الإيراني، بل إن البرنامج النووي الإيراني وصل الى مراحل متقدمة خلال هذه المدة، إلا أن النجاح الوحيد الذي حققته إدارته في هذا الملف كان في إحالته الى مجلس الأمن فضلا عن إقناع العديد من دول العالم بفرض عقوبات اقتصادية على إيران.

4- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني 2009 - 2010

خلال حملة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) الانتخابية للوصول الى البيت الأبيض أواخر عام 2008، كان يصرح بأنه عندما ينتخب كرئيس سيكون راغبا باللقاء المباشر مع الإيرانيين من دون شروط مسبقة، ولكن بعد توليه للسلطة لم يحصل ذلك بل اكتفى بالقول انه سيتبع المزيد من الدبلوماسية مع إيران. وفي شباط/ فبراير 2009 أعلنت إيران بان مفاعل (ناتانز) بدأ بمعالجة اليورانيوم ووصل الى مستوى نقاوة بمقدار (20٪) الكافي لإنتاج نظائر مشعة، لذلك اجتمع مجلس الأمن لمناقشة التطور الجديد[116]، في ذات الشهر من العام نفسه حصل اجتماع (5+1) في المانيا وقد تركز الاجتماع حول نظرة الإدارة الأمريكية الجديدة لملف إيران النووي[117]. لقد حاول اوباما انتهاج سياسة جديدة مع ايران، وان كانت شكلية ففي آذار/ مارس 2009 وخلال مناسبة نوروز (راس السنة الفارسية)[118]، مدح اوباما الثقافة الإيرانية واقتبس أبيات من شاعر فارسي، وتكلم بعض الكلمات باللغة الفارسية، وقد كان رد طهران على هذه المبادرة يشبه الردود السابقة، إذ طالبت بتغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة تجاه ايران. وخلال خطاب اوباما في جامعة القاهرة اكد على حق ايران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم الانتشار النووي، كما تم دعوة الدبلوماسيين الايرانيين لمشاركة الأمريكيين احتفالات تموز(عيد الاستقلال الأمريكي) في سفارات الولايات المتحدة، وقد كانت هذه الدعوة الأولى منذ عام 1979. وبالرغم من رمزية توجهات اوباما الايجابية تجاه إيران إلا أن هذه التحركات من الممكن ان تكون ناجعة في بعض الأحيان، كما حصل مع فريق المنضدة الأمريكي الذي زار الصين في نيسان 1971 والذي كان بداية لتطبيع العلاقات الأمريكية– الصينية[119].

اثناء الشهور الستة الأولى من حكم اوباما جرت تعديلات طفيفة على السياسة الأمريكية تجاه ايران، ففي مقابلة مع قناة العربية الفضائية قال الرئيس اوباما" اذا غيرت ايران من سياستها ستجد يدا ممدودة منا" وبعد أسابيع أكد على إمكانية الجلوس على طاولة مفاوضات مع ايران، وقد رد نجاد بقوله: إن إيران مستعدة لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل[120]، وفي نيسان/ابريل 2009 حصل اجتماع لـ (5+1) في لندن توصل فيه المجتمعون الى أن أيران مازالت غير متعاونة و تتحدى طلبات الوكالة الدولية من خلال

تخصيب اليورانيوم وتشغيل مفاعل ماء ثقيل[121]، وهذا ما أكده تفرير البرادعي المقدم في حزيران/يونيو 2009 الى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية [122].

في أكتوبر/تشرين الأول 2009، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول خارطة طريق لدفع الملف النووي الإيراني نحو الحل، وكانت المفاوضات في تلك الفترة قد وصلت إلى توقيع مسودة تفاهم، تقوم بموجبها روسيا باستلام اليورانيوم الإيراني وتخصبه لدرجة (19%)، ومن ثم يتم تحويله إلى فرنسا كي تقوم بعملية تبديله بقضبان وقود، ومن ثم تسلم لإيران، ورغم الموافقة المبدئية التي صدرت عن إيران، إلا أنها عدلت عنها بعد فترة وجيزة[123]. الأمر الذي دعا واشنطن ان تعرب عن خيبة أملها، وأصبح الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) يسعى لفرض عقوبات جديدة على طهران[124].

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن تحركات ايران الدبلوماسية فقد أرسل الرئيس اوباما رسالة من ثلاث صفحات الى الرئيس البرازيلي لويز دا سيلفا (Louise da Silva) تدور فحواها حول البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى منها زيارة الرئيس نجاد الى البرازيل في الثالث والعشرون من تشرين الثاني/نوفمبر 2009[125]. وقد تزامن ذلك مع المفاوضات التي حصلت بين كبير مفاوضي إيران (سعيد جلالي) و(وليام بيرنز) في جنيف حول البرنامج النووي الايراني بتخطيط من وزارة الخارجية الأمريكية[126]، إلا أن اللقاء لم يفض الى نتائج ملموسة كاللقاء الذي جمع بين مسؤولي البلدين في (لاهاي) على هامش المؤتمر الدولي الذي عقد حول أفغانستان في آذار/ مارس 2010[127].

وصل الملف النووي الإيراني إلى مرحلة مهمة مع الاتفاقية التي وقعت بين إيران وتركيا والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم في السابع عشر من ايار/ مايو 2010 في العاصمة الإيرانية طهران، وقد شهد توقيع هذه الاتفاقية كلا من رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) والرئيس البرازيلي دا سيلفا، إضافة إلى الرئيس الإيراني نجاد، وبموجب هذه الاتفاقية من المفترض أن يوضع (1200) كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة (3.5) في تركيا تحت إشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لمبادلته بـ (120) كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة (20٪). وبعد الإعلان عن الاتفاقية أبلغت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون (Hillary Clinton)، لجنة العلاقات

الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي بأن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وافقت جميعها على صيغة مشروع قانون دولي لفرض عقوبات ضد إيران. وقد عبر وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) عن وجهة النظر التركية، اذ رفض القول إن الاتفاقية التي وقعتها تركيا والبرازيل مع إيران قد همشت دور الولايات المتحدة والقوى الغربية، بل أكد أن الاتفاقية تمت بموافقتها، وأكد كذلك على أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التطور المهم الذي أفرزته هذه الاتفاقية سيضعف من قوة أدوات السياسة الأمريكية في هذه المسألة ويحملها نتائج سلبية[128].

من الواضح ان الولايات المتحدة كانت قد بدأت التحرك لتوفير أرضية لعقوبات اقتصادية جديدة ضد ايران، خلال فترة مفاوضات البرازيل وتركيا مع ايران، فقد أعلنت وزارة الخارجية الروسية إن وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون) أجرت مكالمة هاتفية مع نظيرها الروسي سيرغي لافروف (Sergei Lavrov) في نيسان/ابريل 2010 حول الملف النووي الإيراني، وأشارت الوزارة إلى أن الوزيرين ناقشا برنامج إيران النووي، واتفقا على ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات على أساس من التوافق، مع الأخذ في الاعتبار آراء كل من الدول الست الكبرى، فقد كانت إدارة الرئيس أوباما تسعى إلى إقناع روسيا بتأييد فرض عقوبات أشد ضد إيران[129]، اذ يعتقد اوباما وفريقه إن تقييم الاستخبارات الرسمي الصادر اواخر عام 2006 والذي خمن بان إيران متوقفة عن السعي لإنتاج سلاح نووي غير دقيق، خاصة بعد مراجعة وثائق التقرير وربطها بالمعلومات الجديدة التي سربت من بعض الإيرانيين خاصة وان نفس التقييم وصل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وتأكيداً لذلك ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" إن المصدر الرئيس لهذه المعلومات عن طريق (علي رضا اصغري) القائد في الحرس الثوري الذي اختفى في اسطنبول عام 2007 و(شهرام اميري) العالم النووي الذي اختفى أثناء الحج، وقد اتهمت إيران الولايات المتحدة باختطاف الشخصين[130].

ومما زاد من التصعيد بين واشنطن وطهران، كشف إيران في ايلول/سبتمبر 2010 عن مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم، مما أدى الى تجميد الجهود الدبلوماسية، وفيما تؤكد طهران على انها كشفت للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المفاعل الجديد في الوقت

اللازم، إلا أن الدول الكبرى تتهم إيران بالتأخر في الكشف عنه، وكان اوباما من اوائل المنتقدين لبناء تلك المنشآة[131].

في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2010 حصلت جولة مفاوضات جديدة بين (5+1) وايران وقد صرح مايك هامر (Mike Hammer) المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال المفاوضات قائلا: "إن الولايات المتحدة وحلفاءها يتطلعون لمعرفة ما إذا كانت إيران ستدخل المفاوضات بجدية والبدء بالتعامل مع المخاوف الدولية من برنامجها النووي." وحذرت واشنطن عن مزيد من الضغوط والعزلة إذا واصلت طهران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. وفي تحدي ايراني أعلنت إيران عشية هذه المفاوضات انها توصلت الى الاكتفاء الذاتي من انتاج اليورانيوم المركز (الكعكة الصفراء) مما دعا (مايك هامر) الى القول إن الإعلان الإيراني يدعو إلى التشكيك في نوايا طهران ويثير مخاوف إضافية، لذلك تم فرض عقوبات اضافية من قبل مجلس الأمن وفق القرار المرقم (1929) والذي صدر في ايلول/ سبتمبير 2010[132].

وبهذا اخذ اوباما يتجه نحو تشديد الخناق حول برنامج ايران النووي كسلفه جورج بوش الابن، بعد ان أضحت هذه القضية إستراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر عن الرئيس الأمريكي ان كان جمهوريا او ديموقرطايا.

5- مستقبل البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي المتوقع

رافقت البرنامج النووي الإيراني تخمينات تطلق بين حين وأخر حول إمكانية إنتاج إيران لأسلحة نووية، لكن الملفت للنظر أن جل هذه التخمينات كانت غير دقيقة، ومن الممكن أن تؤثر مستقبلا على مصداقية أي تخمين يصدر حول البرنامج النووي الإيراني؛ ففي شباط/ فبراير 1992 قال الجنرال روبرت جيتس (Robert Gates) عندما كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهادته امام الكونغرس: "اتوقع ان تمتلك ايران السلاح النووي عام 2003"[133]، كما صرح وزير الدفاع حينها وليام بيري (William Perry) قائلا: "من الممكن أن تصل إيران الى إنتاج أول قنبلة نووية في العام 2000، وفي عام 1995 صدرت توقعات مشابهة من الوكالة الأمريكية لمراقبة ونزع التسلح (the

US Arms Control and Disarmament Agency) مفادها أن إيران ستصل الى أول قنبلة عام 2003 [134]. وفيما يخص التخمينات الإسرائيلية فقد خمنت إن إيران ستصل الى القنبلة النووية في العام 2008 اما الدكتور (محمد البرادعي) فكان يرى أن إيران قادرة على إنتاج سلاح نووي في الوقت الذي تتمكن فيه من تخصيب يورانيوم بالحد المطلوب[135]، اما التخمينات الأمريكية بعد أزمة الملف النووي الإيراني عام 2002، فلم تستطع مجموعة العمل الأمريكية المسماة بـ "تدقيق طموحات ايران النووية" إن تقدم معلومات مؤكدة عن الوقت الذي ستنتج فيه إيران القنبلة النووية[136]، إلا أن وكالة المخابرات الأمريكية تعتقد أن إيران ستصل الى السلاح النووي في المدة (2010-2015)[137].

إن الاحتمالات الأكثر منطقية أن إيران ستختار انتهاج سياسة المماطلة وكسب الوقت حتى تنتقل بعد مدة زمنية يصعب تقديرها الى السياسات المعلنة، وربما تفاجئ العالم بتجربة نووية، ويمكن افتراض ان إيران تحاول الإفادة من التجربة الكورية الشمالية حيث كانت العقوبات التي فرضت على كوريا الشمالية في أعقاب التجربة النووية التي أجرتها ضعيفة وقصيرة الأمد، لذا قد تتمسك إيران برأيها وتتخذ سياسات مماثلة، وفي جميع الأحوال يمكن ان تنتج أربعة الى خمسة قنابل في غضون ثلاث سنوات بعد إنتاج أول قنبلة، ومن اجل الوصول الى منظومة نووية فإن إيران ستحتاج الى ثماني قنابل او عشرة لردع أي هجوم نووي عليها، وخلال الفترة الأولى على الأقل بعد أن تصبح إيران على مقربة من المقدرة النووية، من المحتمل ان تختار إيران سياسة التعتيم على قنبلتها النووية الأولى، والسؤال هنا هل سيكون من الممكن اكتشاف ذلك؟ وهنا يؤكد الكثير من الخبراء أن هذا الأمر يعتمد بشكل أساسي على المعلومات الاستخباراتية، ومن الواضح انه من الصعب الحصول على معلومات من هذا النوع إلا بعد مدة زمنية طويلة[138]، وعلى ما يبدو أن إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية، وعدم اكتراثها للعقوبات الدولية، نابع من قناعتها بان هذه العقوبات ستتلاشى تدريجيا مع مرور الزمن، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي فرضت على الهند والباكستان بعد تجاربهم النووية في أيار/مايس 1998، ولكن بعد ذلك عادت العلاقات مع الولايات المتحدة، كذلك يعتقد النظام الإيراني بأنه حتى

لو تخلى عن البرنامج النووي، فان علاقاته مع الولايات المتحدة لن تتحسن[139]. لكن السؤال هنا هل وضع ايران والوضع الدولي الحالي مشابه لوضع الهند والباكستان؟

يمكن القول ان من المستبعد القيام بأي عمل عسكري ضد إيران بعد التطور الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني، لذلك الأقرب الى الواقع استعمال أسلوب العقوبات الاقتصادية ضد إيران[140]، فالولايات المتحدة تعرف أنها إذا ضربت إيران من الممكن أن تشل الحركة البحرية في مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي ربع النفط العالمي إلى الأسواق الدولية، وستكون نتيجة ذلك قفز أسعار النفط إلى مستويات عالية، كما ان إيران تستطيع تحريك الكثير من مؤيديها داخل دول الجوار، فضلا عن فتح الإيرانيين جبهات لا حصر لها ضد المصالح الأميركية عبر العالم[141]، ومن الممكن أيضا أن تهاجم إسرائيل، من خلال إطلاق صواريخها البعيدة المدى على عمق إسرائيل، أو الإيعاز" لحزب الله" بإطلاق صواريخهُ القريبة المدى على إسرائيل، وهو أمر سيوسع الجبهة، كما يدرك الإيرانيون أن الأميركيين لا يستطيعون ضربهم دون توطئة وتسهيلات من دول الخليج العربية، كما حدث مع العراق من قبل، فإذا اندلعت الحرب بين إيران والولايات المتحدة من المؤكد سوف تضرب إيران المصالح الأمريكية في الخليج، فضلا عن ذلك يدرك الإيرانيون ان الأمريكيين غزو العراق لأنه لا يمتلك الأسلحة الرادعة، لا بسبب أنه يملكها، وقد فهم الإيرانيون الدرس[142].

لم تختلف السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي كان هدفها أن لا تصبح هناك أطراف إقليمية قادرة على امتلاك السلاح النووي غير إسرائيل لذلك فان الإدارة الأمريكية لن تسمح لطهران بامتلاك السلاح النووي.

على المستوى الإقليمي دفع البرنامج النووي الإيراني المنطقة نحو السعي الى امتلاك الطاقة النووية، فضلا عن سباق تسلح بدأت بوادره تظهر في زيادة الانفاق العسكري في الشرق الاوسط بنسبة (7٪) في المدة (2005– 2008) ولاسيما في منطقة الخليج العربي[143]، وما الصفقة الأمريكية الأخيرة مع المملكة العربية السعودية، والتي تصل قيمتها الى (60) مليار دولار إلا دليل جلي على ذلك[144]، كما إن البرنامج النووي الإيراني دفع دول الخليج الى

التحرك الى إقامة برنامج نووي للأغراض السلمية فقد دعا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في العاشر من أيلول/سبتمبر 2006 الى إقامة تعاون نووي عربي مشترك، فضلا عن الأخبار التي تتسرب عن البرنامج النووي المصري، كما أشارت بعض الأخبار أن تركيا حسمت أمرها في اختيار مدينة (سينوب) على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية[145].

خاتمة واستنتاجات

تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني الى عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) وتحديدا في عام 1957 عندما وقعت الولايات المتحدة مع إيران أول اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة الذرية لأغراض مدنية، وقد اعتمد الإيرانيون على الاوربيين بعد ذلك، إلا أن روسيا الاتحادية أصبحت الدولة الراعية للمواقع النووية الإيرانية بعد أن قامت ببناء اغلب المواقع النووية الإيرانية منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. لقد كان عام 2002 نقطة تحول في البرنامج النووي الإيراني، بعد كشف النقاب عن مفاعلات نووية لم تخبر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنها مما أدى الى قيام أزمة البرنامج النووي الإيراني. من الناحية الدولية اتفقت القوى الدولية على منع إيران من امتلاك السلاح النووي، إلا أن الآراء تباينت حول آلية التعامل مع إيران حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تشددا مع إيران، فقد عززت العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على إيران منذ عام 1979 كما كان لها الدور الأبرز في دفع الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن، ومن الممكن أن تنجح في وضع إيران تحت طائلة البند السابع إذا نجحت بإقناع روسيا والصين بذلك. ومن خلال هذا البحث تم التوصل عدد من الاستنتاجات أهمها:

1- ساعدت الظروف الإقليمية إيران على تجنب ضربة أمريكية كانت محتملة خاصة عام 2005، مما دفع الولايات المتحدة الى تركيز جهدها على العقوبات الاقتصادية.

2- استطاعت إيران أن تدير الصراع مع الولايات المتحدة بأسلوب واقعي فعندما كان الضغط الأمريكي يشتد تقدم بعض التنازلات، وعندما تشعر بفرصة ما تمضي قدما في مشروعها

النووي كذلك تعاملت بدبلوماسية عالية مع الدول الغربية وعبر الجهد الدبلوماسي الإيراني عن برغماتية عالية.

3- أدخلت تطورات البرنامج النووي الإيراني المنطقة في أزمة نتائجها سلبية على كافة الصعد، إذ ستؤدي إما الى حرب إقليمية أو الى سباق محموم للتسلح بدأت بوادره تظهر

4- يبدو أن الهدف من البرنامج النووي الإيراني إنتاج سلاح نووي، وذلك لاعتبارات عدة أهمها؛ توجهات إيران العسكرية، وطموحاتها في منطقة الشرق الأوسط، كذلك إخفاء إيران لبعض المواقع النووية، فضلا عن الجدوى الاقتصادية المتدنية لإنتاج الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم داخل إيران، مقابل مايتم إنفاقه من اجل ذلك.

U.S.A. Attitude From Nuclear program of Iran 2002-2010

Mr. Mithaq Khyrallah Jalud

Assistant lecturer / Department of Political and Strategic Studies / Regional Studies Center / Mosul University

Abstract

The crisis of nuclear program of Iran represented the most significant circle in American-Iranian relations during the past decade. Since transforming the nuclear program to Security Council on February 2006, the American side had become a direct party in negotiations Known (5+1) i.e. permanent members of Security Council with Germany.

The American changed their strategy towards that program. When they were seeing that Iran should not gain nuclear technology, they started declaring the possibility of Iran's gaining that technology on the condition that it should not use it for military use, has become a firm U.S. position toward the Iranian nuclear program, Regardless of the U.S. president was a Republican or Democrat

الهوامش والمصادر

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية (10)، بيت الحكمة، (بغداد، 2009)، ص ص22-25.

(2) Sharon Squassoni, "Iran's Nuclear Program Recent Developments" Congressional Research Service, The Library of Congress, U.S. Gov., 23 November 2005, P.2:
<<www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS21592.pdf >>

(3) Paul K. Kerr, "Iran's Nuclear Program: Status", Congressional Research Service, The Library of Congress,11 August 2009 P.1 .

(4) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، " أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه 2002-2008 "، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد(8)، العدد (2)، كلية التربية الأساسية، (جامعة الموصل، 2009)، ص 228.

(5) علاوي، المصدر السابق، ص ص 83-84.

(6) Adem Ogultarhan," Iran's Nuclear Program: The US Misses Opportunities An Examination of US Policies in the Middle East and Implications of those

Policies on the US Global Position", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 9, No. 1, Spring 2010, P.116.

(7) محمد سالم احمد الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون إقليمية (6)، مركز الدراسات الإقليمية،(جامعة الموصل، 2006)، ص11 .

(8) علاوي، المصدر السابق، ص 89.

(9) الكواز، المصدر السابق، ص11.

(10) إبراهيم خليل العلاف، القدرات النووية في الشرق الأوسط، ط1، سلسلة شؤون إقليمية (10) مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2006)، ص32.

(11) Mahdi Sanai, "Problems and Prospects of Iranian-Russian Relations", Russia global affairs September 2007:

<<www. eng. globalaffairs.ru/numbers/20/1137.html - 42k>>

(12) لمزيد من التفاصيل ينظر: علاوي، المصدر السابق، ص ص112-118.

(13) "المواقع النووية الإيرانية الرئيسية"، معلومات متاحة على موقع (bbc) الإخباري على الرابط:

<<ews.bbc.co.uk/.../ newsid_4624000/4624934.stmn>>

(14) Robert J. Einhorn, "A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program", The Washington Quarterly Journal, Vol. (27), No.(4), (Washington, 2004), P22. (15) "Some Background On The US And Iran's Nuclear Program", Iran Coverage, 29 November2007:

<<http://irancoverage.com/2007/11/29>>

(16) شانون كايل، حضر الأسلحة النووية والحد من انتشارها: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية و(سيبري)، (بيروت، 2007)، ص796.

(17)" Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence Challenge for the United States", US House of Representatives, Global Security:

<< www.globalsecurity.org/intell/library/congress/2006rpt/iran-report060822v2>>

(18) Kerr, Op. Cit., P.2.

(19) Hamid Hussain, " United States – Iran and the nuclear issue make for a very dangerous situation":

<<american /pubs/articles/Fateful%20Triangle/pdf-iranian >>

(20) Kenneth Katzman, "Iran Current Developments and U.S. Policy", Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, U.S. Gov., 25 April 2003, P.8:

(21) "U.S.-Iran Relations 1906-2002", Frontline:
<<www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/.../cron.html>>

(22) في تشرين الثاني 1986 سربت وسائل الإعلام الأميركية خبرا مفاده أن فئات إسرائيلية قامت بمساعدة من الحكومة الإسرائيلية بدفع إدارة الرئيس روناد ريغن لتزويد ايران بالأسلحة. وقد قام المدعي العام الأمريكي ادوين ميز بتأكيد الخبر في مؤتمره الصحفي الشهير بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الثاني 1986:

-Mark Tran, "US Elections: Irangate dogs president", The Guardian, 2 November.

(23) U.S.-Iran Relations, Op. Cit.

(24) Reza Simbar, "The Prospect for Crisis Management and Non- Violent Sustainable Cooperation", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.4, No.4, Yalova University, Winter 2005, P.63.

(25) U.S.-Iran Relations, Op. Cit.

(26) Aylin Unver Noi, "Iran's Nuclear Programme: The EU Approach to Iran in the Comparison to the US' Approach", Perceptions: Journal 0f Internathonal Affairs, (SAM) Vol. (x), (Ankaa, Spring, 2005), P.81.

(27) "التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية– الأميركية منذ 26 عاما"، معلومات متاحة على موقع قناة الجزيرة على الرابط:
<<www.aljezeera.net/news/archiv...chiveId=326080>>

(28) Sherifa D. Zuhur, Iran- Iraq and the United states: the new triangle's impacton sectarianism and the nuclear threat, Army war College, U.S. Gov., 2006, P.39:
<< www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub738.pdf>>

(29) Anthony H. Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, " Iranian Weapons Nuclear The Options if Diplomacy Fails", Center for Strategic and International Studies(CSIS), (Washington, 2006), P.18:
<<csis.org/files/media/csis/pubs/060407.pdf >>

(30) Andrew Koch and Jeanette Wolf, "Iran's Nuclear procurement Program: How close to the bomb", The Nonproliferation Review, Vol.(5), Issue(1), (London, 1997),PP.123-124.

(31) u.s.-iran relations, Op. Cit.